غياب اعتراف السكان بمحكمة معرة النعمان يضعف دورها – علاء الدين إسماعيل

algherbal.com/archives/4109

30 ديسمبر 2016

بعد سيطرة المعارضة بشكل كامل على مدينة معرة النعمان بريف إدلب، تم تشكيل محكمة من معظم الفصائل العسكرية في المنطقة، بناء على محاصصة عسكرية، وبالرغم من أن الكثير من القائمين على هذه المحكمة كانوا من ذوي الكفاءة، لكن قرارتها لم تلقى قبولاً لدى كثير من السكان.

يقول القاضي في محكمة معرة النعمان، الشيخ أحمد العلوان لـ"الغربال" إن "تأسيس محكمتنا على أساس محاصصة عسكرية فتح مجالاً واسعاً لدخول ضعيفي الخبرة وقليلي الكفاءة في مجال القضاء".

ويضيف العلوان أن "هناك بعض المحاولات لتدريب أشخاص في مجال القضاء، ولكن دورة من خمسة عشر يوماً أو عشرين يوماً لا تصنع قاضياً، الأمر الذي جعل المحاكم الشرعية تقع في أخطاء عظيمة، وما استمرار بعض المحاكم وقوتها إلا لأن القائمين عليها استعانوا ببعض القضاة السابقين أو المحامين الذين لهم خبرة في إدارة العملية القضائية".

ومن جانبه قال المحامي إبراهيم غنيم لـ"الغربال" إن "معظم المحاكم تخضع لسلطة الفصائل العسكرية، ونحن نعلم أن أهم أسباب نجاح القضاء هو استقلاليته وعدم خضوعه إلا لسلطان الحق".

كما أنّ عدم وجود أو ضعف القوة التنفيذية التابعة للمحاكم، جعل كثيراً من الأحكام غير قابلة للتنفيذ، خاصةً وأن بعضها وقعت على أفراد من فصائل قوية أو قادة فصائل، فذهب الحكم في مهب الريح، وضعفت المحكمة في أعين الناس، هذا فضلا عن أن المحكمة غير قادرة على الفصل بين الفصائل المتنازعة.

ويقول الملازم أول المنشق، يوسف العلوان، وهو رئيس مخفر مدينة معرة النعمان لـ"الغربال"، إن "سبب عدم استجابة الكثير من الناس لأحكام محكمة المعرة، يتمثل بفشل المحاكم في إعطاء صورة ناصعة للحكم والعدل، وهذا خلل كبير يؤدي لتشويه صورة المحكمة، لذلك على المعنيين بالشأن أن يجتهدوا في إنشاء محاكم ذات استقلالية وسيادة وغير خاضعة لسلطة أي فصيل مهما كبر حجمه".

كل هذه العوامل ساهمت بعدم اعتراف كثير من السكان بمحكمة المعرة وهي الأكبر والأهم في إدلب، وبتملّصهم من قراراتها وأحكامها، التي كان من المفترض أن تكون الجسم القضائي الأكثر تنظيماً في إدلب.